السفير الأميركي في المنامة ويليام مونرو لـ «الوسط»:

اتفاق التجارة الحرة يوسّع الخيارات الاستراتيجية للبحرين

■ الوسط - منصور الجمري، ريم خليفة

□ قال السفير الأميركي في المنامة ويليام مونرو إن «اتفاق التجارة الحرة بين أميركا والبحرين ينتظر اعتماده من قبل الكونغرس الأميركي والبرلمان البحريني لتبدأ مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين تتميز بتوسيع الخيارات المتاحة أمام الاقتصاد البحريني».

وقال إن الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة هو إقامة تجارة حرة شاملة بين أميركا ومنطقة الشرق الأوسط مع نهاية العام 2015، وإن أميركا اختارت أسلوب الاتفاق الثنائي مع كل دولة لتسهيل الأمور، مشيراً إلى أن الاتفاقات التي تعتمد على الاتفاقات الجماعية من كل طرف بطيئة وعادة ما تكون فاشلة. وأكد أن أميركا تحرص على علاقاتها مع الدول الصديقة مثل المملكة العربية السعودية، وفي الوقت ذاته فإنها أيضاً حريصة على الدفع باتجاه المزيد من الانفتاح الاقتصادي والسياسي في جميع دول الشرق الأوسط، واعتبر تصاعد حدة الخطاب الأميركي تجاه إيران أخيراً له مسبباته المتعلقة بالمخاوف من قيام إيران بتطوير أسلحة دمار شامل عندما تكتمل إمكاناتها التقنية. وفيما يأتي نص الحوار:

السفير الأميركي ويليام مونرو: خلق أجواء الشفافية أمر أساسي لتنمية الاقتصاد *تصوير: محمد المخرق*

أن أهم بلدين بالنسبة إلى البحرين هما السعودية وأميركا، والبلدان عتبا علينا في البحرين لأسباب مختلفة. ففي منتصف العام الماضي عتبت أميركا لأن البحرين لم تعتقل مجموعة من البحرينيين تشك فيهم واشنطن، ثم جاء العتب من السعودية لأن البحرين وقّعت اتفاق التجارة الحرة مع أميركا في سبتمبر/ أيلول الماضي... «الوسط» توجهت بأسئلة عدة الى السفير ويليام مونرو، وقد أجاب عليها بقدر كبير من الصراحة.

اتفاق التجارة الحرة

□ هل ستستفيد البحرين من الاتفاق في حال استمرار العتب تجاه هذه الأمور؟

– دعني أعلق على موضوع اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الاميركية ومملكة البحرين. أعتقد أننا كنا صريحين مع كل أصدقائنا في الخليج تجاه مسألة التجارة الحرة. إن هذا الأمر جزء من مبادرة شاملة والرؤية لدينا في واشنطن هو أنه مع حلول العام 2015 سنكون قد حققنا اتفاقات تجارة حرة مع كل منطقة الشرق الأوسط. لقد اعتمدنا مبدأ الاتفاقات الثنائية للوصول إلى هذا الهدف لأن الاتفاقات الجماعية بطيئة وفي العادة لا تحقق تقدماً ملموساً.

بالنسبة إلى البحرين، وجدنا أن ظروفها الاقتصادية وإطار الاتفاق المطروح كان منفتحاً وقوياً للدخول في اتفاق تجارة حرة والبحرين تحتاج إلى مثل هذا الاتفاق، فأميركا لن تستفيد بقدر ما ستستفيد البحرين لأنها اقتصاد صغير ومن دون مدخول نفطي مماثل للدول الأخرى، وبالتالي فإن ما يوفره الاتفاق من فرص سيعطي أفقاً أوسع وخيارات أكثر لتنمية الاقتصاد غير النفطي.

إن البحرين تنظر إلى المستقبل، وقد وجدت حكومة البحرين فرصة أمامها وكذلك وجدنا أن الإطار متكامل، ولذلك دخلنا في المفاوضات العلنية والمعروفة ومن ثم وقعنا الاتفاق في شهر سبتمبر/ أيلول في العام الماضي، والآن الاتفاق بيد الكونغرس الأميركي لاعتماده وكذلك بيد البرلمان البحريني لاعتماده ومن ثم يبدأ التنفيذ.

إننا نرى أن البحرين ستكون معروفة لدى أصحاب الأعمال الأميركان الذين سيجدون أن قوانين وإجراءات التجارة جاهزة للتبادل الحر. فالكثير يتحدث عن دبي، ولكن الآن ستبرز البحرين كبلد جاهز لاستقطاب رؤوس أموال ونشاطات لمن يفكر في دخول المنطقة أو استثمار أمواله فيها.

والبحرين حالياً تقود الطريق بالنسبة إلى الآخرين الذين بدأوا المفاوضات معنا بشأن اتفاقات مماثلة للتجارة الحرة، كما هو حال الإمارات وعمان وهو ما نقلته الأخبار خلال الأيام الماضية. فالجميع ستكون أمامهم الفرصة للدخول في مفاوضات والاستفادة من تحرير التجارة ولا توجد استثناءات، والفرق فقط هو أن البحرين أصبحت الأولى في منطقة الخليج التي تتوصل إلى توقيع الاتفاق. واعتقد أن السعودية وكل دول المنطقة ستستفيد من هذه الاتفاقات.

□ تركز أميركا على حماية الملكية الفكرية كثيراً، واعتبرتها شرطاً للدخول في اتفاقات تجارة حرة، لماذا؟

– لأن الشركات الأميركية المتطورة تربط بين قدرتها على الاستمرار في التطوير مع حفظ حقوقها الفكرية، والاقتصاد الخدماتي والمعرفي يقوم على المعلومات أساساً وهذه لابد من حمايتها. والبحرين التزمت بضوابط حماية الملكية الفكرية التي تتطلبها منظمة التجارة الدولية وهذا ساعد أيضاً على التسريع في توقيع اتفاق التجارة الحرة. ومنذ تسلمي مهماتي كسفير لبلادي في البحرين العام الماضي لم أتسلم شكاوى من الشركات الأميركية فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية في البحرين. وهذا يعني أن الشركات التي تعتمد أنشطتها على حماية الملكية الفكرية بالامكان استقطابها للبحرين والاستفادة من اتفاق التجارة الحرة لتطوير قطاعات ذات قيمة عالية اقتصادياً.

□ هل صحيح أننا أعطينا الولايات المتحدة أكثر مما طلبت حين وقعنا اتفاق التجارة الحرة؟

– لا أعتقد ذلك، إن الاتفاق بين أميركا والبحرين مر بسرعة لأن الإطار كان جاهزاً ولم تكن هناك قضايا معقدة، فالبحرين دولة صغيرة وليس هناك إشكالات فنية واقتصادية من الجانب الأميركي كما لو كان الحال مع دول كبيرة. إننا نرى أن الإصلاحات التي يقودها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مشجعة جداً، كما نرى أن الإصلاحات الاقتصادية التي يطرحها مجلس التنمية الاقتصادية بقيادة ولي العهد تفسح المجال أكثر لتطوير العلاقات، والبحرين تقدمت خطوات وعلينا الاعتراف بذلك وتشجيع مثل هذا التقدم. ولذلك فإن الرئيس جورج بوش ووزيرة الخارجية كوندليزا رايس والمسئولين الأميركان يذكرون البحرين كواحدة من دول الشرق أوسطية التي تسير على طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي.

□ ولكن البعض يقول إن توقيع الاتفاق بين أميركا والبحرين له سمعة «بريستيج» أكثر منه واقع ملموس تستفيد منه البحرين... ما رأيك؟

– لا أعتقد أن هذا كلام صحيح... هناك أمران على الأقل تستفيد منهما البحرين بصورة مباشرة. فاتفاق التجارة الحرة يوفر فرصة لتوسيع الخيارات، لا تنزل الخيرات بصورة تلقائية وفجائية بعد اعتماد الاتفاق.

إنها توسع خيارات البحرين وهو أمر تحتاجه البحرين وهي تنوع دخلها الاقتصادي. ومن جانب آخر فإن الشركات الأميركية التي تترقب دخول منطقة الخليج ستجد أن البحرين جاهزة من الناحية القانونية لذلك.

أما كيف سيستفيد أصحاب الأعمال البحرينيين من هذه الفرصة، فهو أمر يعود إليهم أساساً... وهم المعنيون بتطوير الأعمال. ومع مطلع هذا العام تمكن عدد من التجار البحرينيين والأميركان من الإيفاء بمتطلبات تسجيل «غرفة تجارة أميركية بحرينية» في واشنطن والآن يسعون إلى تسجيلها في البحرين، وهذه ستكون احدى الوسائل للبحث في طرق الاستفادة من الاتفاق. أصحاب الأعمال الأميركان والبحرينيون يجلسون مع بعضهم بعضاً ويقررون طرق الاستفادة من الاتفاق، وهذا هو الأساس في العلاقة، لأنها تحرير للتجارة.

> البحرين حالياً تقود الطريق للذين يفاوضون أميركا في «التجارة الحرة»

□ روبرت زويلك، وهو الممثل التجاري الأميركي الذي وقع الاتفاق مع البحرين، من المتوقع أن يصبح نائباً لوزيرة الخارجية، بمعنى أنه سيكون الشخص الثاني بعد كوندليزا رايس... فكيف ترى أثر ذلك على العلاقات الأميركية الخليجية؟

– البحرين ستكون مستفيدة طبعاً لأن الشخص الثاني في وزارة الخارجية (في حين إعلان تعيينه) يعرف البحرين جيداً، وكذلك ريتشارد ارميتاج الذي يشغر منصب نائب وزير الخارجية حتى الآن، فإن الاثنين يعرفان البحرين جيداً. وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول الخليجية الأخرى التي ستجد في الخارجية شخصاً عمل معها بشأن قضايا محورية ونأمل أن يساعد ذلك في تحقيق مزيد من الاتفاقات المتبادلة مع الدول الأخرى بشأن التجارة الحرة.

□ كيف ستوقعون اتفاقاً مع السعودية في الوقت الذي مازالت السعودية لم تدخل منظمة التجارة الدولية وأنتم تشترطون عضوية المنظمة قبل الدخول في اتفاق التجارة الحرة؟

– دعني أطرح الموضوع بأسلوب آخر. إن المفاوضات بشأن اتفاق التجارة الحرة يتطلب الإيفاء بمتطلبات أساسية تتحدث عنها منظمة التجارة الدولية، وأنا أتفهم هذا الجانب، ولكننا نستطيع من خلال تعاوننا أن نتجاوز كثيراً من العقبات التي قد تعترض الطريق. ولكن من الواضح أن هذا أمر خاضع للعلاقات الثنائية أساساً بين أميركا والسعودية.

الاقتصاد البحريني

□ كيف تنظر إلى المستقبل الاقتصادي البحريني؟

– الخطوات الايجابية لمشروع الإصلاح الاقتصادي البحريني – كما أراه – هو أن هناك سعي حثيث لخلق أجواء الشفافية وهو أمر مهم وأساسي لتنمية الاقتصاد. كما أن هناك جرأة من قبل مجلس التنمية الاقتصادية في الحديث عن الاختلال الحالي في سوق العمل وفي الاقتصاد ومن ثم طرح الحلول والمقترحات لمعالجة الخلل، كما تحدث عن ذلك سمو ولي العهد بصراحة من خلال ورش العمل والندوات التي أقيمت لحد الآن. واستمرار هذا الطرح الإصلاحي بلاشك سيؤدي إلى توضيح الطريق لمعالجة التحديات التي تواجه البحرين.

وعلى المدى البعيد فإن القطاع الخدماتي سواء كان في جانب الخدمات المالية أو الاتصالات أو تقنية المعلومات وغيرها من القطاعات المشابهة ستجد طريقها للنمو. فما حدث هو أن قطاع الاتصالات تطور بعد تحرير سوق الاتصالات ودخول منافسين للسوق، ولكي تواصل البحرين المحافظة على مكانتها كمركز مالي فإنها بحاجة إلى تواصل وتطوير الاتصالات وأيضاً بحاجة إلى أن تواصل تطوير المواصلات من طرق وموانئ وجسور ومطار... لأن الاتصالات والمواصلات عصبان أساسيان لتطوير الاقتصاد المعتمد على الخدمات. وفي الفترة الأخيرة بدأت البحرين تطور ميناء جديداً وهذا بلاشك يصب في الاتجاه الصحيح.

ان البحرين ستحتفظ بجاذبيتها كمركز مالي مادام انها تسعى لتطوير قطاعي الاتصالات والمواصلات وبالتالي فإن هذا يخدم تطوير القطاعات الأخرى ضمن استراتيجية اقتصادية، كما هو جار الحديث عنه في البحرين. وأصحاب الأعمال يبحثون عن بلد أمن ومستقر وإجراءاته ميسرة والتسهيلات متوافرة والبنية التحتية متطورة، ومناطق سكنية، ومدارس على أفضل المستويات، واهتمام بالجوانب البيئية... كل ذلك هو ما يخلق بيئة حميمة لاجتذاب رأس المال المحلي والأجنبي... وهو ما يبدو ان البحرين تسعى لتحقيقه من خلال الحديث عن الإصلاح الاقتصادي.

> القطاع الخدماتي هنا مرشح للنمو أسرع من غيره

مساندة الاصلاح في البحرين

□ ماذا عن نشاطات مؤسسة NDI؟ فهل هي جزء من استراتيجية أميركية تجاه تقوية مؤسسات المجتمع المدني؟ وهل أن مثل هذه الأنشطة المساندة إيجابية على المدى البعيد؟

– لدينا في وزارة الخارجية الأميركية مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (MEPI) وهذه كانت مطروحة منذ نحو سنتين، وقد بدأت بموازنة 26 مليون دولار ثم ازدادت إلى 150 مليون دولار العام الماضي. وهناك مشروع آخر هو الشراكة من أجل التعليم (P4L) ونحن نبتعث أشخاصاً للدراسة في أميركا.

بالإضافة إلى ذلك فإن لدينا منحة أو منحتين سنويتين لارسال أشخاص (ممرضات ممثلاً، مسئولين عن إعادة تأهيل المرضى ... الخ) للتدرب لمدة تسعة أشهر أو سنة، ومع الاسف فإنه لم يتقدم أي بحريني لهذا البرنامج الخاص بدعم الرعاية الصحية. نحن بانتضار وزارة الصحة او الجهات الخيرية المعنية بالرعاية الصحية ان تتقدم لمثل هذه المنح.

هناك مشروعات متعددة مطروحة من عدة جهات أميركية وهي جميعها تصب في اتجاه واحد وهو تعزيز التعاون ومد الجسور بين أميركا والدول الصديقة، وهذا التعاون يطال عدة جوانب، سواء كانت دعم المجتمع المدني، ارسال بعثات، دعوة وفود إعلامية، طرح برامج في المدارس... إلخ، جميعها تصب في الاتجاه نفسه.

بالنسبة لمؤسسة NDI ... نعم، إنها مدعومة من قبل مبادرة الشراكة الشرق – أوسطية (MEPI)، والمؤسسة تنشط حسب برامجها التي تبادر بها وتتفق مع من يود الاستفادة منها في البلدان التي تسمح لها، وكل ذلك حسب الاطر والقوانين المعمول بها من دون أن نسمح لانفسنا بان نكون عاملاً للتدخل في الشئون الداخلية في هذا البلد او ذاك، فهي مؤسسة تتعاون مع مؤسسات شبيهة لها في الأهداف نفسها.

ان مبادرة الشراكة MEPI مستمرة بعد الإعلان عن المشروعات الاصلاحية الأخرى، وهي مستمرة على أربع دعائم: برنامج السياسة (ويشمل الإعلام وتنشيط المجتمع المدني، الخ)، وبرنامج اقتصادي، وبرنامج تعليمي وبرنامج تمكين المرأة في الحياة العامة.

معتقلو «غوانتنامو»

□ ماذا عن معتقلي البحرين في غوانتنامو؟ نسمع بين الفينة والأخرى أنه سيفرج عنهم ولكن تختفي الأخبار مرة أخرى، فماذا يحدث لهم حالياً؟

– لا أستطيع أن أعلق على موضوع المعتقلين البحرينيين فليست لدي معلومات خاصة أو جديدة عن هذا الموضوع. الأسبوع الماضي صدر حكم من إحدى المحاكم الأميركية وهذا سيؤثر على سير الأمور بالنسبة إلى قضية معقدة مثل قضية معتقلي غوانتنامو.

اننا على اتصال مستمر مع وزارة الخارجية البحرينية فيما يخص المعتقلين البحرينيين في غوانتنامو، والقضية لديها عدة وجوه معقدة قانونياً ومدنياً وعسكرياً والخارجية البحرينية متحمسة كثيراً – وهذا حقها – لاطلاق سراح البحرينيين.

□ ولكن بعض التقارير قالت إن معتقلي غوانتنامو (البحرينيين) لا يشكلون أي خطر على أميركا، فلماذا لا يفرج عنهم؟

– ليست لديّ معلومات خاصة في هذا المجال. القضايا تحول حالياً للنظر فيها قانونياً، وبحسب الشواهد والاثباتات فإن الأمور تتطور تباعاً، خلال السنوات الماضية اطلق سراح عدد من المعتقلين من غوانتنامو، ومن المحتمل ان يتواصل اطلاق سراح المزيد خلال الفترات المقبلة.

منتدى المستقبل

□ كيف تنظر إلى الاجتماع المقبل لمنتدى المستقبل الذي يجمع ممثلي الحكومات وأصحاب الأعمال والمجتمع المدني في الدول الصناعية الكبرى ودول المنطقة والذي سينعقد في البحرين في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وهل انعقاده في البحرين «هدية» أميركية للبحرين؟

– لماذا تقول إنها هدية أميركية؟ ان الحكومة البحرينية هي التي تطوعت لاستضافة المنتدى والحاضرون في المنتدى وافقوا على ذلك. لقد كنت أتحدث مع المسئولين البحرينيين عن عقد المعارض والمؤتمرات، وشرحوا انهم يودون تطوير سوق عقد المؤتمرات في البحرين، لأن هذا يحرك الفنادق والمطاعم والسياحة ويشغل الأيدي العاملة، واستضافة المنتدى تدخل في هذا الإطار وهو خيار بحريني بالأساس.

إن عقد المنتدى سيثبت للجميع قدرة البحرين، وهي قد استضافت مؤتمرا مهماً عن أمن الخليج في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، والبحرين هي المستفيد الأول من ذلك.

والبحرين ستشهد حضوراً كبيراً لممثلي الحكومات وأصحاب الأعمال والمجتمع المدني في نهاية العام وهذا يعزز مكانة البحرين. وحالياً فإن بريطانيا ترأس هذا العام مجموعة الدول الثماني وهي التي تنسق مع البحرين عن المنتدى والأمر متروك لهم لتطوير الحوارات تأسيساً على ما جرى في المغرب في نهاية العام الماضي.

الشأن العراقي

□ ما رأيكم في اثر الانتخابات العراقية على المنطقة؟

– أعتقد أن ما يحدث في «الشرق الأوسط الموسع» يدل على تغييرات حقيقية. فلو بدأنا بأفغانستان سنجد أن الانتخابات أجريت، وأن حكومة انتخبت في بلدٍ عانى الأمرين خلال السنوات الماضية. الأفغان ذهبوا إلى صناديق الاقتراع وانتخبوا حكومتهم بعد أن كانوا محرومين من حقهم في إبداء رأيهم، وهذا تطور إيجابي للشرق الأوسط.

> الانتخابات العراقية تنتقل بالمنطقة إلى أفق سياسي جديد

ونرى أن هذا الأمر يتكرر في العراق الآن. نعم ان الانتخابات ليست مثالية وكما يود بعضنا أن تتحقق، ولكن الأمور تتطور إيجابياً في العراق بشكل أكثر سلاسة مما توقعنا، والناس عبرت عن رأيها وسنجد أن الأطراف المشكّكة تدخل في العملية السياسية لأنها تصب في مصلحة الجميع، والوضع قد تغير كثيراً.

نعم، إن الانتخابات العراقية تنتقل بالمنطقة إلى أفق جديد في العمل السياسي، وهذا سيؤثر بطبيعة الحال على المنطقة. وأعتقد أن إعادة انتخاب الرئيس جورج بوش سيساعد كثيراً في إنجاز المزيد، لأنه يحمل برنامجاً واضحاً لمكافحة الإرهاب ومساندة الجهود الداعية لمزيد من الديمقراطية. أعتقد أن نجاح التجربة العراقية سيحث الجميع على التفكير في التسريع نحو الإصلاح وبالتالي تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الجميع تأثروا إيجابياً وهم ينظرون إلى الشعب العراقي وهو يصوت في صناديق الاقتراع التي حرموا منها لنصف قرن بسبب بطش الحكومات السابقة، والآن يتمكن هذا الشعب من ابداء رأيه وتقرير مصيره.

□ لكن هذا النجاح على الجانب الشعبي قد يعتبر تهديداً على الجانب الرسمي لبعض الدول؟

– انا انظر إلى الأمر بشكل مختلف. ان ما ترونه في المنطقة الآن ان الحوار بدأ فعلاً في كل دول المنطقة عن الإصلاح وعن طرق تحقيق الإصلاح. فنحن نرى التطور في السعودية على مستوى البلديات، وهذا بالتأكيد شيء ايجابي. نحن لن نفرض على احد السرعة التي يتحرك بها أو الطرق التي يتحرك بها لتحقيق الإصلاح الذي ينشده الجميع، ولكن الناس تتوقع المزيد من الإصلاحات والحوار يزداد في كل مكان بشأن الإصلاحات... وهذه جميعها امور ايجابية.

إن ما يحدث الآن في دمشق من حوارات عن الإصلاح يعني أن الجميع يتجه في هذا الاتجاه، ومهما اختلفت النظم، إلا أن التوقعات لدى جميع الناس متشابهة ولابد من السير نحو تحقيقها.

□ هل تنوي أميركا استخدام العراق قاعدة تنطلق منها لتحقيق ما تشاء في المنطقة؟

– لا ننوي استخدام العراق قاعدة للانطلاق لأي شيء... نحن لا نستخدم العراق. ولكن عندما يتحقق الأمن والاستقرار وتنجح التجربة السياسية فإنها ستكون أنموذجاً بحد ذاته. فهذه دولة غنية بإمكاناتها الطبيعية والبشرية ونجاحها نجاح للمنطقة. سيكون للعراق دور ايجابي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية، وهذا سينبع من إرادة العراقيين أساساً.

البحرينيون مثلاً عندما قرروا ان يتحركوا نحو الإصلاح فإنهم ومع نجاحهم، يتحولون أيضاً إلى أنموذج يحتذى من الآخرين. وكذلك الأمر بالنسبة إلى العراق.

العراق، وبدلاً من ان تدار من دكتاتور متوحش مثل صدام حسين، فإنها دخلت في عملية سياسية، والشعب العراقي، وكما تراه امام عدسة الكاميرا، سعيد جداً بالخروج من اجواء الدكتاتورية ليعبر عن رأيه ويدلي بصوته، وهذا أمر ايجابي للعراق وللمنطقة. الأمر لا يتعلق إذن بما تريده واشنطن من العراق، وانما بما تريده بغداد من العراق.

انظر إلى اثر العراق الآن وقبل ان تستتب الأوضاع، فالانتخابات بمختلف أنواعها بدأت تنتشر في المنطقة والحديث يدور حول الإصلاح في كل مكان.

الانتخابات البلدية السعودية

□ ولكن لو أخذنا السعودية فان الانتخابات البلدية مازالت مقصورة على الرجال فقط وهي مخلوطة بالتعيين، فكيف تنظر أميركا إلى هذا الأمر؟

– لن اتكلم عن الشأن السعودي، فهذا من اختصاص زميلي السفير الأميركي في السعودية، ولكن اعتقد – وبشكل عام – ان الانتخابات في أي بلد يجب أن تكون شاملة للجميع، وكل بلد يتخذ سبيله نحو التطوير بما يلائم ظروفه. نحن لن نفرض أنموذجاً معيناً على احد ونحن لا نتوقع ان تتحقق الأمور دفعة واحدة، ولذلك مادام هناك حركة ايجابية في الطريق الصحيح فإن علينا ان نقف بجانبها. وحتى لدينا في أميركا فإن المرأة لم يكن لها حق التصويت إلا مع مطلع القرن العشرين، ونحن نعتقد ان هذا كان يجب أن يكون قبل ذلك بكثير مع السماح للرجال بالتصويت في القرن الثامن عشر.

التصعيد ضد ايران

□ ولكن في الوقت الذي تستخدمون العبارات اللطيفة مع السعودية فإنكم تستخدمون عبارات شديدة جداً تجاه إيران، وعلى رغم أن الأخيرة لديها انتخابات رئاسية وبرلمانية وبلدية...؟

– بالنسبة إلى إيران فإن لدينا مخاوف حقيقية من نية الحكم في إيران تجاه امتلاك القدرة النووية وأسلحة الدمار الشامل. والأمر ذاته مع كوريا الشمالية، ولن نسمح لهاتين الدولتين بالحصول على إمكانات تقنية لتطوير أسلحة دمار شامل، فنحن لا نطمئن إليهما والى نواياهما.

□ هل أن أميركا لا تستطيع ان تمارس سياستها الا إذا اختارت عدواً لها تضربه باستمرار؟

– إن هذا تعليق ساخر... ولكن لو نظرنا بجدية إلى الأمور فسنجد انه بالنسبة إلى إيران فإنه حتى الاتحاد الأوروبي لديه مشكلات مع إيران، والأوروبيون لديهم المخاوف نفسها من إيران. نحن لا نصعد الأمور مع إيران لاننا نبحث عن عدو، اننا نصعد اللغة لان هناك مخاوف حقيقية من النوايا الإيرانية، والتصرفات الإيرانية لا تبعث على الاطمئنان.

□ هل هناك جانب آخر للتصعيد يتعلق بدور إيران المؤثر في الشأن العراقي؟

– لا استطيع التعليق عما تقوم به إيران الآن في العراق، ولكننا قلنا بكل وضوح لإيران وللدول الأخرى بأننا نتوقع منهم ان يساندوا العراق بشكل ايجابي في اقامة النظام الديمقراطي الذي يختاره الشعب العراقي.

التخفيف على ليبيا

□ إذاً لماذا لا تضغطون على ليبيا؟ فيبدو انه بمجرد ان دفعت ليبيا الأموال التي طلبتموها منها لتعويض ضحايا الطائرة التي سقطت فوق لوكربي (اسكتلندا)، يبدو انكم راضون عنها...؟

– إن ما يحدث ما بين ليبيا وأميركا مازال في طور الإنشاء، وسفارتنا ستفتح هناك قريباً، واعتقد انه مع الوقت ستظهر البرامج نفسها مع ليبيا كما هي حال البرامج الأخرى بيننا وبين الدول الأخرى.

ولكن الشيء المفرح بالنسبة إلى الشأن الليبي، ان ليبيا لم تعد تشكل خطراً بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل، وليس هناك أعمال إرهابية تصدر حالياً من ليبيا.